ظاهرة الشَّرْط العدميّ في النحو العربيّ

آية محمد عبد الرحمن سليمان خطاب
معيدة بقسم اللغة العربية بكلية البنات -جامعة عين شمس

أ.م. د/ محمد فريد أحمد حسن
أستاذ النحو والصرف المساعد بالكلية

د/ عفاف محمد بسطاويسي
مدرس النحو والصرف بالكلية

ملخص البحث

يعرض هذا البحث لأحد تقسيمات الشرط النحويّ، وهو تقسيمه إلى شرط عدميّ، وشرط وجوديّ، والفروق التي بينهما؛ وذلك من خلال تناول المواضع التي ورد الشرط فيها على الصورة العدميّة فقط، والتي ورد فيها على الصورتين العدميّة والوجوديّة، فنظر البحث في الدوافع التي أدّت إلى ذلك، والفروق بين النوعين، والضوابط التي حكمت مجيئه على الصورتين، وقد تحدّدت زاوية هذا البحث انطلاقًا من الشرط العدميّ الذي ظهر لنا تميُّزه عن نظيره الوجوديّ ببعض الخصائص التي جعلت من الاستعانة به في بعض المواضع حاجةً ملحّةً؛ نظرًا لاتساع الفوارق بين النوعين، فعمد بعض النحاة إلى توظيف ذلك في خدمة القاعدة النحوية، والبعد بها عن مظاهر اللبس والصعوبة والتطويل.

الكلمات المفتاحية: الشرط ، الشرط النحوي ، الشرط العدمي ، الشرط الوجودي ، النحو العربي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين؛ أما بعد ...

فإنّ عملية التقعيد النحوي التي استغرقت الكثير من وقت وفكر النحاة العرب؛ فأخرجت هذا الكمّ الهائل من القواعد النحويّة – قد اعتمدت على عدة أمور كانت بمثابة الضوابط المحددة للقاعدة النحوية بمختلف أجزائها، والتي يعدّ الشَّرْط النحويّ من أهمها، وإنّ الناظر في النحو العربيّ ليستطيع بسهولة أنْ يكتشف قيمة الشروط النحويّة في بناء القواعد وضبطها وتقويم أحكامها.

وبالنظر في كتب النحو يتضح لنا أنّ الشرط النحويّ ورد على صور متعدّدة منها: (الشرط العدمي)، و(الشرط الوجودي)، وورود الشرط على هاتين الصورتين يطرح عددًا من التساؤلات البحثية منها : ماذا تمثل كل صورة ؟ وما الفرق بينهما ؟ وما دواعي الحاجة إلى كل منهما؟

ومن هنا نشأت الحاجة إلى دراسة هذين النوعين المتقابلين من الشروط؛ لمعرفة ما بينهما من فروق، ومناقشة دواعي الحاجة إلى كل منهما، وقد اقتضت طبيعة البحث أنْ يأتي في تمهيد، ومبحثين، وخاتمة، أما التمهيد فيتناول أمرين: أولهما أهم مصطلحات البحث، وثانيهما أنواع الشروط النحويّة، وأما المبحثان فأولهما الشروط الواردة على الصورتين العدميّة والوجوديّة، وثانيهما الشروط الواردة على الصورة العدميّة فقط ، ثم الخاتمة، وتشتمل على أهم نتائج البحث.

التمهيد

- **القسم الأوّل : التعريفات**

أولًا الشَّرْطُ في اللغة :

الشَّرْط في اللغة هو "إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه ... والجمع شُرُوط[١]، وقيل: "الشروط: الطرق المختلفة"[٢]، والفعل "شَارَطه فشَرَط له على كذا وكذا، يَشْرِطُ له"[٣]. والشَّرِيطة في معنى الشرط ففي (جمهرة اللغة) "الشريطة مثل الشرط سواء"[٤]، وجمعها "شَرَائط وشُرُط"[٥]، "والتَّشْرِيطُ : كالشَّرْط، وتَشَارَط عليه كذا: مِثْلُ شَارَطَ"[٦].

"والشَّرَطُ بالتحريك: العلامة، والجمع أشْرَاط"[٧]، فهو غير الشَّرْط، ومنه أشرَاط الساعة أي علاماتها، وأشرَاط كل شيء ابتداء أوّله ولذلك سمّوها أشراط الساعة؛ لأنّ علامة الشيء أوَّلُه[٨].

ثانيًا الشَّرْطُ في الاصطلاح :

ورد في (كشّاف اصطلاحات الفنون) أنّ "شرط الشيء ما يتوقّف عليه صحّة ذلك الشيء لا وجوده، كالوضوء للصلاة واستقبال القبلة لها، وكالشّهود للنّكاح"، كما ورد فيه أنّ "الشَّرْط أمر خارج يتوقّف عليه الشيء، ولا يترتب عليه؛ كالوضوء فإنّه يتوقّف عليه وجود الصلاة، ولا يترتّب عليه، فالشرط يتعلّق به وجود الحكم لا وجوبه"[٩]

وفي (الكليّات) "هو ما لا يوجد الشيء بدونه، ولا يلزم أنْ يوجد عنده"[١٠].

وتعريفه في معجم التعريفات أنّه "تعليق شيء بشيء بحيث إذا وُجد الأول وُجد الثاني، وقيل: الشَّرْط هو ما يتوقّف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا عن ماهيته، ولا يكون مؤثرًا في وجوده، وقيل: الشَّرْط ما يتوقف ثبوت الحكم عليه"[١١]،[١] .

---

(١) لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر بيروت، ط١، ١٣٠٠ هـ ، ج٧، مادة (ش.ر.ط) – وفي تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تح: عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت، ج١٩، مادة (ش.ر.ط) .

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي ، مادة (ش.ر.ط) .

(٣) كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح: د/ مجدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، ج٦، مادة (ش.ر.ط) .

(٤) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تح: د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٧م، مادة (ش.ر.ط)، وانظر: لسان العرب؛ لابن منظور،ج٧، مادة (ش.ر.ط)، وتاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي، ج١٩، مادة (ش.ر.ط).

(٥) لسان العرب؛ لابن منظور،ج٧، مادة (ش.ر.ط)، وكتاب العين؛ للخليل بن أحمد، ج٦ ، مادة (ش.ر.ط) .

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي، ج١٩، مادة (ش.ر.ط) .

(٧) لسان العرب؛ لابن منظور،ج٧، مادة (ش.ر.ط) .

(٨) السابق، المادة نفسها.

(٩) موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، للعلامة محمد علي التهانوي، تقديم: رفيق العجم، تح: علي علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م، (١/ ١٠١٤) .

(١٠) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة ، لأبي البقاء الكفوي (ت: ١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٨ ،صـ٥٢٩ .

(١١) معجم التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، ١٣٥٧هـ ، ١٩٣٨م، صـ١١٠، ١١١.

ولتعريف الشَّرْط في اصطلاح النحاة يجب التفريق بين استخدامين مختلفين لمصطلح الشرط عند النحاة، وهما (أسلوب الشَّرْط) كأحد الأساليب النحويّة، و(الشَّرْط النحويّ) كأحد مكونات القاعدة النحويّة.

أولًا: أسلوب الشَّرْط :

هو " تعليق حصول مضمون جملة - هى جملة جواب الشرط - بحصول مضمون جملة أخرى - هي جملة الشرط – كـ(إنْ جاء زيد أكرمته)، و(لو جاء الشيخ لتمثّلت بين يديه)" [٢]، وهو أسلوب يربط بين جملتين عن طريق أدوات مخصوصة[٣].

ثانيًا: الشَّرْط النحويّ :

هو الشَّرْط المتعلق بالحكم النحويّ من حيث كونه قيدًا للقاعدة وجزءًا منها، وهذا هو المقصود في هذا البحث، والفرق بين هذا النوع، والنوع السابق واضح، فلا مجال للخلط بينهما.

وأقرب تعريف إليه من التعريفات السابقة؛ ما ورد في (معجم التعريفات) أنّ الشَّرْط هو "ما يتوقّف ثبوت الحكم عليه"[٤]، وقد عرَّفه أيضًا أحد الباحثين، بقوله : "هو ضابط أو قيد لفظي أو معنوي مُلتَزَم في القاعدة النحوية، يتوقّف عليه ثبوت الحكم النحوي، ويضمن صحة تطبيق القاعدة

---

(١) وهذا هو تعريف الشرط عند الفقهاء والأصوليين، فهناك رأي يقول إنّ " تأثّر النحو بالفقه واضح خصوصًا في اقتباس النحاة لبعض المصطلحات الفقهية من كتب الفقه، واستعمالها استعمالًا نحويًا لوجود تشابه في المعنى اللغوي غالبًا. ومن أبرز هذه المصطلحات الفقهية: العلة، الشرط، الاستثناء، الحكم،..."، انظر: (أثر المصطلح الفقهي في المصطلح النحوي – دراسة مقارنة)، حليمة تواتي، رسالة دكتوراه، إشراف: أ.د/ محمد موسوني، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الآداب واللغات، تلمسان – الجزائر، ٢٠١٥م، صـ١٨.

(٢) شرح كتاب الحدود في النحو، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحويّ المكيّ (ت: ٩٢٢هـ)، تح: د/ المتولي رمضان أحمد الدميري، ١٩٨٨م، صـ٢٧٥.

(٣) وقد ورد تصنيف لأسلوب الشرط يقسّمه - نفس تقسيم الشرط النحوي كما سيأتي- إلى شرط وجودي، وشرط عدمي؛ فـ(لو) حرف شرط "تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعًا"، فإذا رُكِّبت مع (لا)؛ تكون "حرف امتناع لوجوب، وبعضهم يقول: لوجود، بالدال"؛ "وذلك لأن (لو) تدل على امتناع الشرط والجزاء معًا، فإذا وليتها (لا) ثبت ما بعدها أعني الشرط، فصار وجوديًا بعد أنْ كان عدميًا، وبقي الجزاء على حالة الانتفاء"، وهذا معناه أنّ الشرط مع (لو) عدمي، ومع (لولا) وجودي. ويُطلق بعض النحاة على حرف الشرط (لمّا)؛ لمّا الوجودية؛ لأنها "حرف وجوب لوجوب، وبعضهم يقول: حرف وجود لوجود بالدال، والمعنى قريب". انظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن القاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تح: أ.فخر الدين قباوة، أ.محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م، صـ ٥٩٤، ٥٩٧، ونهاية الأرب في شرح لامية العرب؛ للشنفري بن مالك الأزدي، لعطاء الله بن أحمد المصري الأزهري، تح: د/ عبد الله محمد عيسى الغزالي، حوليات كلية الآداب، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية الثانية عشرة، الرسالة الرابعة والسبعون، ١٩٩٢م، صـ٥٨ والتصريح= =بمضمون التوضيح في النحو، وهو شرح للشيخ خالد بن محمد بن عبد الله الأزهري (ت: ٩٠٥) على "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، (٧٠٠/١).

(٤) معجم التعريفات؛ للشريف الجرجاني، صـ ١١٠.

النحويّة بدقة"[١].

هذا عن الشَّرْط لغةً واصطلاحًا، أما تعريف العدم والوجود لغةً واصطلاحًا، فهو كالآتي :

- **العَدَمُ لغةً :**

هو " فقدان الشيء وذهابه"[٢]، فكل ما أعوَزَك فقد أُعْدِمْتَه[٣]، يقال "عَدِمَه يعدِمَه عُدْمًا وعَدَمًا، والعُدْمُ لغة"[٤]. والعَدِيم: الفقير لفقدان المال، والأحمق والمجنون لفقدان العقل[٥]، و"المُعْدِم الذي لا يجد شيئًا وأصله من العَدَم خلاف الوجود"[٦]؛ فالعَدَم يقابله الوجود، كما أن العَدَميّ يقابله الوجوديّ.

- **العَدَمُ اصطلاحًا :**

هو " الفقد وضد الوجود، وهو عبارة عن لا وجود، ولا وجود نفيّ للوجود، والمتصف بصفة النفي يكون منفيًّا، كما أنّ المتصف بصفة الإثبات يكون ثابتًا "[٧]، والواضح أنّ هذا المصطلح أصله فلسفيّ، وكذلك الوجوديّ؛ فهما مأخوذان عن الفلاسفة[٨]، وقد ورد عن بعض النحاة توظيفهم لمصطلح (العدمي) و(الوجودي) كابن يعيش[٩]، والرضيّ[١٠]، والسيوطيّ[١١]، والشيخ خالد الزهريّ[١٢]، والصبَّان[١٣]، وغيرهم، وذلك في معرض حديثهم عن عدة أشياء منها **العامل** في رفع المبتدأ؛ وهو التجريد أو التعريّ من العوامل اللفظيّة، ومنها حديثهم عن **العلّة الوجوديّة** كعلّة المبنيّ، **والعلّة العدميّة** كعلّة المعرب، **والعلامة الوجوديّة والعدميّة**، وكذلك ورد أثناء حديثهم عن نوعين من أنواع الشَّرْط؛ وهما **الشَّرْط العدميّ، والشَّرْط الوجوديّ.**

- **الوجود لغةً :**

---

(١) الشروط النحوية ومطابقتها للواقع اللغوي؛ دراسة تحليلية تطبيقية ، إعداد الباحث: محمد محمود عبد رب النبي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م، صـ٢٢.

(٢) انظر: كتاب العين؛ للخليل ، ولسان العرب؛ لابن منظور، مادة (ع.د.م)، ومجمل اللغة لأبي الحسين أحمد ابن فارس، مؤسسة الرسالة – بيروت، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، ١٩٨٦م.

(٣) جمهرة اللغة، مادة (ع.د.م).

(٤) انظر: كتاب العين؛ للخليل ، ولسان العرب؛ لابن منظور، مادة (ع.د.م).

(٥) تاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي ، مادة (ع.د.م).

(٦) الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر– القاهرة، ١٩٩٧م، صـ١٧٧.

(٧) الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة؛ للكفوي، صـ ٦٥٥.

(٨) انظر: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية، لجلال الدين السعيد، دار الجنوب للنشر – تونس، ٢٠٠٤م، صـ٢٨٦،٢٨٥.

(٩) انظر: شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين؛ يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت: ٦٤٣)، تح: إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م، (٢٢٣/١).

(١٠) انظر: شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ـ بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م ، (١/ ٢٢٧)، (١/ ٣٩٤)، (٤/ ٨).

(١١) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تح: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٩٢م، (١/ ٢٧).

(١٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري، (٢/ ٥)، (٢/ ٣٥٦)، (٣/ ٦٩٦).

(١٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، (١/ ١١١).

تقول: " وَجَدَ مطلوبَه، والشيء يَجِدهُ وُجُودًا، و(يجُدُه) أيضًا لغة عامرية لا نظير لها في باب المثال"[١]، "ووُجِدَ الشيء من العَدَم...، والموجود خلاف المعدوم، وأوجد الله الشيء من العدم، فوُجِدَ فهو موجود"[٢].

- **الوجود اصطلاحًا :**

يُعرَّف الوجود "بالكون والثبوت والتحقّق والشيئيّة والحصول"[٣]، هو ما "يقابله العدم...، والموجود هو الثابت العين، والمعدوم هو المنفيّ العين"[٤]، و"الوجود مشترك في الموجودات بأسرها اشتراكًا معنويًا"[٥]، وذلك لأنّه "مشترك لفظًا فيها"[٦].

والوجوديّ من الوجود "بياء النسب يُطلق على معانٍ: منها ما لا يكون السّلب جزءًا لمفهومه، ويقابله العدميّ"[٧]، والوجوديّ هو "ما يكون ثبوته لموصوفه بوجوده، ويقابله العدميّ"[٨].

ومصطلح الوجود مصطلح فلسفيّ مشهور، ورد عند الفلاسفة، وله مفهومه وأنواعه الخاصة[٩]، أما توظيفه نحويًا كما جاء عند بعض النحاة؛ فمرتبط بمعناه اللغويّ الذي لا يبتعد عن مفهومه الاصطلاحيّ .

- **القسم الثاني : <u>أنواع الشَّرْط النحويّ</u> :**

تعدّدت أنواع الشروط النحوية وتنوّعت تبعًا لتعدّد الزوايا التي يُنظر إليها من خلالها؛ فباعتبار الشكل نجد لها أقسامًا، وباعتبار المضمون نجد لها أقسامًا أخرى، وباعتبار الوظيفة نجد لها أقسامًا أخرى، وهكذا كما يظهر من العرض الآتي:

قسم أحد الباحثين الشروط النحوية إلى ثلاثة أنواع، هي[١٠] :

النوع الأول: شروط لفظية: هي ما كانت عائدةً إلى اللفظ من حيث بناء الجملة والتركيب النحوي لها.

النوع الثاني : شروط دلالية : وهي ما كانت عائدةً إلى المعنى.

النوع الثالث : شروط صناعية : وهي ما كانت عائدةً إلى الصنعة النحويّة واستعمالات النحاة.

ونجد تقسيمًا آخر قُسّمت فيه الشروط النحويّة إلى عدّة أنواع باعتبارات مختلفة[١١]، كالآتي :

(أ) من حيث المضمون إلى: شروط لفظيّة، وشروط معنويّة.

(ب) من حيث دورها في الحكم النحويّ إلى: شروط وجوب، وشروط جواز، وشروط قلّة، وشروط كثرة.

---

(١) لسان العرب؛ لابن منظور، ج٦ - مادة: (و.ج.د).

(٢) تاج العروس من جواهر القاموس؛ للزبيدي، ج٩، مادة: وجد.

(٣) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية؛ للكفوي، صـ٩٢٤.

(٤) المرجع السابق، (٢/ ١٧٦٦).

(٥) كشاف اصطلاحات العلوم والفنون؛ للتهانوي، (٢/ ١٧٧٠).

(٦) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٧) المرجع السابق، (٢/ ١٧٧١).

(٨) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٩) انظر: معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية؛ لجلال الدين السعيد ، صـ٤٨٢: ٤٨٥.

(١٠) الجائز بشرط ودوره في التقعيد النحوي، صالح بن محمد بن صالح بخضر، رسالة ماجستير، إشراف : د/كمال سعد أبو المعاطي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز – جدة، ٢٠١٣م، صـ٢٤٩.

(١١) انظر: الشروط النحوية ومطابقتها للواقع اللغوي؛ لمحمد محمود عبد رب النبي، صـ٣٥: ٤٢.

(جـ) من حيث علاقتها ببعضها إلى: شروط مجتمعة، وشروط متفرّقة.
(د) من حيث علاقتها بالباب النحوي إلى: شروط عامة وشروط خاصة.
(هـ) من حيث الصياغة إلى: **شروط إيجابيّة، وشروط سلبيّة.**
(و) **من حيث الوظيفة إلى**: شروط مواقع[١]، وشروط الذكر والحذف، وشروط الرتبة، وشروط الفصل والاقتران، وشروط العمل، وشروط الإعراب، وشروط الإضمار والإظهار، وشروط التعريف وتحديد الماهية، وشروط المناهج الإعرابية، وشروط تحديد الدلالة، وشروط اكتساب الأحكام.

والذي يعنينا هنا هو ذلك التقسيم الذي تنقسم الشروط بموجبه إلى شروط وجوديّة وشروط عدميّة؛ لقد تنبّه بعض النحاة القدامى والمحدثين إلى هذين النوعين من الشروط، وظهر ذلك أثناء تعرّضهم للشروط النحوية لبعض الأبواب؛ فنجد الرضي[٢] أثناء تناوله لشروط ترخيم المنادى يقول: "شروط ترخيم المنادى خمسة، أربعة منها عدميّة متعينّة، وهي ألّا يكون مضافًا، ولا مضارعًا له، وألّا يكون مستغاثًا، ولا يكون مندوبًا، ولا يكون جملةً، والشرط الأخير ثبوتيّ غير متعَّين، بل هو أحد شرطين: أحدهما كونه علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، والثاني كونه بتاء تأنيث"[٣].

من النص السابق يتضح تنبّه الرضيّ إلى هذين النوعين من أنواع الشرط النحويّ، كما نجد الأمر نفسه عند الشيخ خالد الأزهري أثناء حديثه عن شروط إعمال (اسم الفاعل) المجرد من (أل)[٤]، وعن شروط إعمال المصدر عمل فعله، فيقول: "وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العدميّة، فهي أنْ لا يكون مصغرًا...، ولا مضمرًا...، ولا محدودًا...، ولا موصوفًا قبل العمل...، ولا محذوفًا...، ولا مفصولًا من معموله بأجنبيّ...، ولا مؤخرًا عن معموله"[٥]، وقبل ذِكْرِ الشروط العدميّة ذكَرَ الشرط الوجوديّ للإعمال وهو أنْ يحلّ محلّ المصدر فعل؛ إما مع (أنْ)، وإما مع (ما)[٦].

وقد أورد الدكتور عبد الله بن صالح الفوزان حديثًا عن نوعي الشرط في شرحه لقطر الندى عند تناوله شروط عمل المصدر[٧]، وذكر الشيخ العثيمين نوعي الشرط في شرحه لألفيّة ابن مالك أثناء حديثه عن شرط إعراب الفعل المضارع وهو أنْ يعرى من (نون التوكيد ونون الإناث)، وعقّب

---

(١) ويقصد بها؛ الشروط الضابطة لوقوع عنصر لغوي موقعًا معينًا؛ مثل شروط وقوع النكرة موقع المبتدأ، وموقع صاحب الحال، انظر: الشروط النحوية ومطابقتها للواقع اللغوي؛ لمحمد محمود عبد رب النبي، صـ٣٨.

(٢) هو محمد بن الحسن نجم الملة والدين الرضي الأسْترابَاذي، (ت: ٦٨٦هـ)، هجر بلاد المشرق، وأقام بالمدينة المنورة، وألّف شرحه على الكافية لابن الحاجب في النحو، وله شرح ألفه بعده على الشافية لابن الحاجب أيضا في الصرف. ينظر الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، لبنان – بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م، (٣/ ٢٨)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ لمحمد الطنطاوي، ط٢، دار المعارف – القاهرة، صـ٢٤٤.

(٣) شرح الرضي على الكافية، (١ /٣٩٤).

(٤) انظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري، (٢/ ١٢).

(٥) المرجع السابق، (٥/٢).

(٦) المرجع السابق، (٤/٢).

(٧) انظر: تعجيل الندى بشرح قطر الندى، للدكتور عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ، صـ ٢٦٤.

قائلًا: إنّ "الشرط هنا عدميٌّ، وليس وجوديًّا"[١].

كما أشار الأستاذ عباس حسن إلى نوعي الشرط عند تناوله لشروط إعمال المصدر؛ حيث قال: "الشرط السابق لإعمال المصدر هو **شرط وجوديّ**[٢]، أي: لا بد من تحققه ووجوده، وهناك شروط أخرى يسميها النحاة **شروطًا عدميّةً** أو سلبيّةً، بمعنى أنّه لا بد من عدم وجودها"[٣].

أما رسالة (الشروط النحوية ومطابقتها للواقع اللغوي) فقد ذكر فيها الباحث حديثًا عن أنواع الشروط؛ ومنها تقسيم الشروط من حيث الصياغة إلى شروط إيجابيّة، وشروط سلبيّة[٤]، وعرّف الشَّرْط الإيجابيّ بأنه "**الشَّرْط الذي يوجب وجود شيء معين ويفرض تحققه**"[٥]، والشَّرْط السلبيّ[٦] بأنه "**الشَّرْط الذي يوجب انعدام شيء معين ويفرض انتفاءه**"[٧].

من خلال ما سبق تبيّن لنا أنّ الشَّرْط النحويّ قد ورد على صورتين: الأولى صورة الشرط الوجوديّ، والثانية صورة الشرط العدميّ، وورود الشرط النحويّ على هاتين الصورتين يفرض عدة تساؤلات مهمة، وهي: ما الفرق بين هذين النوعين؟ وهل هناك أوجه تشابه بينهما؟ وهل للشرط العدمي سمات تجعله مستقلًا عن الشرط الوجودي؟

إنّ الإجابة عن هذه التساؤلات تتطلّب تَتَبُّع طريقة توظيف النحاة للشروط العدميّة في كتب النحو وتحليلها في مقابل الشروط الوجوديّة للوصول إلى الملامح التي تُميّز الشروط العدميّة عن الوجوديّة .

إن تَتَبُّع النماذج الممثّلة للشروط العدميّة في كتب النحو[٨] يُظهر أنّها وردت على صورة من الصورتين الآتيتين :

- **الصورة الأولى**: شروط وردت مرةً عدميّةً، ومرةً وجوديّةً في المسألة ذاتها [٩].
- **الصورة الثانية** : شروط وردت عدميّةً فقط، ولم ترد لها صورة وجوديّة [١٠].

والحديث المفصل عن هذين النوعين سيكون من خلال المبحثين الآتيين.

---

(١) شرح ألفية ابن مالك، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد – الرياض – المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٤هـ، ج١ – صـ٩٣.

(٢) وهو أنْ يكون المصدر صالحًا للاستغناء عنه بأن يحل محله فعل من معناه مسبوق بـ(أنْ) المصدرية، انظر: النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف ـ مصر، ط٣، (٣/ ٢١٢) .

(٣) النحو الوافي ؛ لعباس حسن، (٣/ ٢١٥) .

(٤) الشروط النحوية ومطابقتها للواقع اللغوي؛ لمحمد محمود عبد رب النبي، صـ٣٧.

(٥) المرجع السابق ، صـ٢٨٩.

(٦) كما قسم محمد عبد العزيز النجار الشرط إلى شرط إيجابيّ، وشرط سلبيّ في حاشية شرحه لألفية ابن مالك؛ المسمّى: (ضياء السالك إلى أوضح المسالك)، مؤسسة الرسالة، ط١، الجزء الثالث، حاشية صـ٤.

(٧) الشروط النحوية ومطابقتها للواقع اللغوي ؛ لمحمد محمود عبد رب النبي، صـ٢٨٩.

(٨) لقد كان اختيار النماذج المشار إليها، والمعتمد عليها في هذا المبحث من كتب نحوية مختارة بناءً على الأساسين الآتيين :

أ. الاهتمام بذكر الشروط النحوية وعللها والتوسع فيها.

ب. التمثيل لجميع المراحل الزمنية المختلفة التي مر بها التأليف النحوي.

(٩) وهذان النوعان من الشروط قد يأتيان معًا عند نفس العالم، أو يأتي الشرط الوجوديّ عند عالم، والشرط العدميّ عند عالم آخر.

(١٠) وهذا النوع من الشروط سيُدرس من حيث إمكانية مجيئه على الصورة الوجودية أو عدمها.

****

المبحث الأول :

(الشروط الواردة على الصورتين العدميّة والوجوديّة)

من أمثلة هذا النوع : اشتراط بعض النحاة لإعمال (المصدر) عمل فعله **ألّا يكون مضمرًا**[١]، واشتراط **الإظهار** عند آخرين[٢]، واشتراطهم لإعمال (ما) النافية عمل (ليس)؛ **ألّا يتقدم خبرها على اسمها**[٣]، واشتراط **بقاء الترتيب** عند آخرين [٤].

وهذا النوع يثير تساؤلات مهمّة، وهي لماذا وردت هذه الشروط على هاتين الصورتين، ولم ترد بصورة واحدة ؟ وهل هناك فرق بين الصورتين في كل مسألة ؟ وهل هناك ضوابط تحكم ورود الشرط على الصورتين العدميّة والوجوديّة ؟

---

(١) انظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٥/٢)، وشرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، تح: د/ نواف بن جزاء الحارثي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م،(٦٧٧/٢)، وشرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله شمس الدين ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع – دار الخير، صـ٢٦١، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣م، (٢/ ٥٣٤).

(٢) انظر: شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)؛ لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك (ت:٦٧٢)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م، (٤٣٤/٢)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت: ٧٩٠)، تح: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، (٢٢٩/٤)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ المسمّى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١ – ١٩٩٥م، (٣٣٤/٢)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (٦٥/٥)، و حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٤٣٢/٢). وهذا التنوع فرضه دافع نحوي وهو الحاجة إلى استبعاد بعض الشواهد الشاذة من الحكم.

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية، (١٤٨/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٢٦١/١:٢٦٤)، والمقرّب؛ لابن عصفور، (١٠٢/١).

(٤) انظر: ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تح:د/ رجب عثمان محمد، د/رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٨، (١٢٠٠/٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣٨٨/١)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (١٠٩/٢:١١٣)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، (٢١٩/٢:٢٢٣)، والمساعد على تسهيل الفوائد، شرح للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تح: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط٢ – ٢٠٠١م، (٢٧٧/١)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل؛ لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، (ت: ٧٧٠هـ)، تح: د/شريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦م، (٣٢٨/١)، والدافع لمجيء العدمي هو الحاجة إلى استبعاد سماع نادر من الحكم؛ لأنه يخالف الأصل.

وللإجابة عن هذه التساؤلات نعرض لعدد من النماذج التي ورد فيها الشرط على الصورتين، ثم نحلّلها للوقوف على دوافع مجيء هذا النمط، وضوابطه، وذلك على النحو الآتي :

١) <u>دوافع مجيء الشرط على الصورتين :</u>

إنّ تَتَبُّع النماذج التي ورد فيها الشرط العدميّ وجوديًّا؛ يظهر منه أنّ هناك عددًا من الدوافع التي أدّت إلى ذلك، وهي :

أ. وجود بعض العناصر التي يُراد إلحاقها بحكم نحويّ معيّن :

وذلك مثل الأسماء المتوغّلة في الإبهام، التي يُراد إضافتها إضافةً لفظيّةً، وإنما تكون الإضافة لفظيّةً "إذا كان المضاف وصفًا يشبه (يفعل) – أي: الفعل المضارع – وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى الحال والاستقبال"[١]، وقد اشترط بعض النحاة في هذا المضاف أنْ يكون دالًّا على الحال أو الاستقبال[٢]، بينما اشترط آخرون ألّا يكون بمعنى الماضي[٣]، ولمَّا كانت الأسماء المتوغّلة في الإبهام؛ مثل: (غيرك)، و(مثلك)، و(شبهك)، و(نظيرك)، وغيرها مطلقة الزمان؛ فلن يناسبها الشرط الوجودي الذي ينص على ضرورة تحقق معنى الحال أو الاستقبال، ولذلك **فضَّل** بعض النحاة الشرط العدمي على الوجودي المقابل له، يقول الرضيّ: "شرط كون إضافة اسمي الفاعل والمفعول لفظيّةً: ألّا يكونا بمعنى الماضي، لا أنْ يكونا بمعنى الحال والاستقبال"[٤]؛ وذلك لِمَا يحققه من إلحاق لـ(مثلك)، و(غيرك) باسم الفاعل المضاف إضافةً لفظيّةً؛ فالشرط العدميّ هنا يناسب الأوصاف المشبّهة بالفعل في نفي الزمن الماضي عنها؛ لإضافتها لفظيًّا، كما يتوافق ذلك مع الأسماء المبهمة مطلقة الزمن؛ وبذلك يندرج تحت الشرط العدميّ كل ما يخصّ الحكم النحويّ، ويضمن اطراده.

ب. وجود بعض الشواهد النحويّة الشّاذة أو النادرة :

مثل: الشواهد النادرة التي خالفت ما اشترطه بعض النحاة في خبر (إنّ)؛ لجواز دخول (لام الابتداء) عليه، وهو أنْ يكون مثبتًا[٥]، فاشترط آخرون في الخبر "أنْ لا يكون منفيًّا"[٦]؛ ومجيء

---

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٤٩٥/٢).

(٢) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (٢٧١/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٦٧٩/١)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣٦٠/٢)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٤٩٥/٢).

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية، (٢١٣/٢)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٢٦٢/٤).

(٤) شرح الرضي على الكافية، (٢١٣،٢١٤/٢).

(٥) انظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٣١١/١)، والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي صـ١٣١، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان (٥/ ١٠٠)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام صـ٣٤٤، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢٦٣/١)، وإرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، (ت:٦٧٦)، تح: د/ محمد بن عوض بن محمد السهيلي، مطبعة أضواء السلف، صـ٢٤٠، ودليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع صـ٢٥٤، والنحو الوافي، لعباس حسن (٦٦٠،٦٦١/١).

(٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٢/ ٣٤٨).

الشرط العدميّ هنا كان سببه حاجة الحكم النحويّ إلى الاتساع؛ لشمول هذه النماذج، والتعامل معها[١].

وبالنظر إلى صورتي الشرط ومقارنتهما بما حدّده النحاة لـ(لام الابتداء)، وبما اشترطوه لجواز دخولها على خبر (إنّ)؛ نجد أنّ الشرط الوجوديّ يؤيّده أنّ (لام الابتداء) حرف لتأكيد الإثبات؛ فاشترطوا لها ما يناسبها، وهو كون الخبر مثبتًا؛ فجاء الشرط الوجوديّ محقّقًا للوظيفة المطلوبة[٢]. أما ورود بعض النصوص التي دخلت فيها (لام الابتداء) على الخبر المنفيّ، وبذلك تكون قد خالفت الحكم كما في قول الشاعر :

وأَعْلَمُ إنَّ تَسْليمًا وتَرْكًا لَلَا مُتَشَابِهَانِ ولَا سَوَاءُ[٣]

فيعدّ إيذانًا لمجيء الشرط العدميّ الذي يناسبه التعامل مع النصوص النادرة، التي يُراد استثناؤها، وإخراجها من الحكم. ومما يؤكّد أنّ الشرط العدميّ في هذه المسألة يقوم بما يقوم به نظيره الوجوديّ، بل ويتخطاه في الأهمية، والدّقة، وخدمة القاعدة، والتعامل مع الشواهد النادرة؛ ما قاله أبو حيّان الأندلسي[٤] في التذييل والتكميل تعليقًا على الشرط الوجوديّ لاتصال (لام الابتداء) بخبر

---

(١) ومن الشروط التي جاءت على الصورتين؛ لإخراج الشواهد الشاذة والنادرة من الحكم: اشتراطهم في فعل التعجب (ألا يُبنى للمفعول) كما جاء في حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣٢/٣)، وفي شرح الرضي على الكافية (٢٢٩/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، (٧٠،٧١/٢)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٥٧٥/٢)، المقاصد= =الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٤٧٠/٤)، وشرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ لابن مالك (٣٧٥،٣٧٦/٢)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٣٦٦/٢)، واشتراط آخرين (أنْ يُبنى للفاعل) كما جاء في شرح المكّودي على الألفية (٥١٢/١)، وفي حاشية يس العليمي على خلاصة إمام الأئمة جمال الدين بن مالك (٤٨٣/١). واشتراطهم لعمل اسم الفاعل عمل فعله (ألا يكون مصغرًا) كما جاء في شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ لابن مالك (٤٠٠،٤٠٢/٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٤٤٤،٤٤٥/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، (١٢/٢)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٥٤١/٢)، وشرح الرضي على الكافية، (٤٢٤/٣)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٢٧٠/٤)، وفي حاشية يس العليمي على الألفية، (٤٣٢،٤٣٣/١)، واشتراط آخرين (أن يكون مكبرا) كما جاء في ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان (٢٢٦٨/٥)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (٨١/٣). واشتراطهم لإعمال المصدر عمل الفعل؛ ألا يكون محذوفا، كما جاء في: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري، (٥/٢)، وشرح قطر الندى وبل الصدى؛ لابن هشام (صـ٢٦١،٢٦٢)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٥٣٤/٢)، واشترط آخرون ذكره، كما جاء في: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٤٣٣/٢).

(٢) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٤٣٩/١).

(٣) البيت لأبي حزَام غالب بن الحارث العكلي، من بحر: الوافر، في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٩٩٦م، (٣٣٠/١٠)، وهو من شواهد: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٣١٢/١)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (١٧٥/٢).

(٤) هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني النفزي، أثير الدين، أبو حيان؛ من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، ولد في إحدى جهات غرناطة، ورحل إلى مالقة، وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة، وتوفي فيها، بعد أن كف بصره، ومن أشهر مؤلفاته: (البحر المحيط

(إنّ)؛ **وهو كونه مثبتًا؛** فيقول: "ولا يحتاج إلى هذه الزيادة -أعني المثبت - لأنّه سيذكر في هذا الفصل أنّها **لا تدخل على حرف نفيّ إلا في ندور؛** فيتقيّد هذا بـ(المثبت)"[١].

ج. وجود ما يمكن أن يعوق تحقّق حكم نحويّ أو عمل نحويّ معيّن :

ومن أمثلة ذلك اشتراط بعض النحاة؛ لإعمال (ما) النافية عمل (ليس)، ألّا يُنتقض النفي بـ(إلّا)[٢]، في مقابل اشتراط آخرين بقاء النفي[٣]، والأصل الذي بُني عليه إعمال (ما) عمل (ليس)؛ هو شبهها المعنويّ بها، فكل منهما تفيد النفيّ[٤]، فلمّا كان النفيّ أساسًا يقوم عليه الحكم؛ كانت الحاجة إلى استثناء ما يعوق تحقق هذا الأصل الذي بُني عليه العمل النحويّ؛ إذَن فالأَوْلى اشتراط ألّا يطرأ على التركيب ما يعوق النفيّ؛ لأنّ تحقّقه هو الأساس، وعدم تحقّقه يكون لعارض؛ فيتحرز الشرط العدميّ من وقوعه[٥]،[٦].

د. وجود بعض مواطن الخلاف النحويّ؛ الذي قد ينتج عن قصور في الشرط الوجوديّ:

في تفسير القرآن)، ثماني مجلدات و(النهر) اختصر به البحر المحيط، و(التذييل والتكميل في شرح التسهيل لابن مالك)، وغيرها. انظر: الأعلام، (١٥٢/٧).

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان (٥/ ١٠٠).

(٢) انظر: شرح الرضي على الكافية، (١٨٧/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٢٦١/١:٢٦٤)، والمقرَّب؛ لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، (ت: ٦٦٩)، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١ – ١٩٧٢م، (١٠٢/١)، وقد ورد الشرط على صورة الحكم في المقتضب، للمبرد (١٩٠/٤).

(٣) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣٨٨،٣٨٩/١)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٢١٩/٢:٢٢٣)، والجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي (صـ٣٢٣)، وارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان (١٢٠٠/٣)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (١٠٩،١١٠/٢)، وحاشية يس العليمي على ألفية بن مالك، (١١٤/١)، والمساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل (١١٤/١)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسيلي (٣٢٨/١)، والمرتجل؛ لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشّاب، (ت:٥٦٧هـ) تح: علي حيدر، دمشق – ١٩٧٢م، صـ١٧٦.

(٤) انظر: شرح الرضي على الكافية، (١٨٥/٢)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٢٢١/٢).

(٥) كما وردت بعض الشواهد الشاذة التي تعمل فيها (ما) مع انتقاض النفي، مثل ما نُقل عن يونس: (وما الدهر إلا منجونًا بأهله)، وهذه الأمثلة من الشواهد الشاذة لها أوجه من التأويل، انظر: شرح الرضي على الكافية، (١٨٧/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦)، تح: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق – سورية، ط١، ١٩٩٥م، (١٧٦/١)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" ، (١٢٠،١٢١/١).

(٦) ومن الشروط التي جاءت على الصورتين لنفس الدافع: اشتراطهم في الاسم المنصوب على الاختصاص (ألا يكون نكرة) كما في حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الألفية (٦٧٦/٢)، واشتراط آخرين (أن يكون معرفة) كما في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٤٧٣/٥). واشتراط بعض النحاة في ترخيم= =المنادى: (ألا يكون جملة، ولا مسندا إليه) كما جاء في: شرح الرضي على الكافية، (٣٩٣/١)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٢٥١/٢)، واشترط آخرون: (أن يكون مفردا) كما جاء في كتاب شرح الرضي على الكافية، (٣٩٣/١)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٤١١/٥:٤١٦).

وذلك كما جاء في اشتراط بعض النحاة لمنع الصفة التي على (فَعْلان) من الصرف؛ أنْ تكون على (فَعْلان) الذي في مقابل (فَعْلى)[١]، واشتراط آخرين ألّا يقبل مؤنثها التّاء الدّالة على التّأنيث[٢]. والاقتصار على الشرط الوجوديّ، والاعتماد عليه؛ يؤدّي إلى إسقاط إحدى صور الوصف على وزن (فَعْلان)، وهو الاسم الملازم للتذكير الذي ليس له مؤنّث مثل (لحيان) لكبير اللحية، أما الشرط العدميّ فيتضمن نوعين من الصفة؛ إحداهما ما لا مؤنّث لها لاختصاصها بالذكور، والثانية ما لها مؤنّث بغير التّاء مثل (عطشان)، فإنّ مؤنّثها عطشى[٣]؛ ومن ثَمَّ فإنّ الأخذ بهذا الشرط - أي الشرط الوجوديّ- يؤدّي إلى تساؤل حول هذه الصيغة من حيث موقفها من الصرف أو منع الصرف، وهذا ما أدّى إلى حدوث خلاف حول هذه المسألة كما يظهر من نص الشاطبيّ[٤] "على هذا تَمنع صرف (رحمان) من أسماء الله تعالى، فتقول الله رحمان رحيم، وهذا أحد القولين فيه، فمنهم من قال بما تقدّم نظرًا إلى امتناع (فعلانة) فيه؛ فيمتنع لأنّه لم يؤنّث بالتّاء، ومنهم من قال بصرفه في النكرة، نظرًا إلى أنه ليس له (فعلى)"[٥]. وقد أشار إلى هذا الخلاف كل من الصبّان[٦]، والسيوطي[٧]، وغيرهما من النحاة.

ومن ثَمَّ يتضح لنا أنّ الصيغة العدميّة قد تصدّت لحدوث الخلاف النحوي، بالإضافة إلى كونها **أعمّ في التعبير** عن الصفة الممنوعة من الصرف التي على (فعلان)؛ كما ذكر الشاطبيّ[٨]، وأكّد ذلك كلام السيوطيّ[٩].

---

(١) انظر: المرتجل، لابن الخشاب صـ٨٠، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٥٨٦/٥)، توجيه اللمع؛ للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز، شرح كتاب اللمع؛ لابن جني، تح: أ.د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، (٤١٦/١)، شرح مفصل الزمخشري؛ لابن يعيش، (١٨٦/١)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (٩٦/١).

(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٣٢٢،٣٢٣/٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣٤١/٣)، وشرح المكُّودي على ألفية ابن مالك، (٦٦٣/٢)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت:٦٨٦)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م، صـ٤٥١.

وفي كتاب: الأصول في النحو؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، (ت:٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٣، ١٩٩٦م، لم يذكر الشرط مباشرة، لكنه مثّل له، انظر: (٨٥/٢).

(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٢/ ٣٢٣).

(٤) وهو: إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي؛ الشهير بالشاطبي، أصولي حافظ، من أهل غرناطة، وكان من أئمة المالكية، من كتبه (الموافقات في أصول الفقه) أربع مجلدات، و(المجالس) شرح به كتاب البيوع من صحيح البخاري، و(الإفادت والإنشادات) رسالة في الأدب، و(الاتفاق في علم الاشتقاق)، و(أصول النحو)، و(الاعتصام) في أصول الفقه، ثلاث مجلدات، و(شرح الألفية)، سماه (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية) خمسة مجلدات، وغيرها. انظر: الأعلام؛ للزركلي، (٧٥/١).

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٥/ ٥٨٧).

(٦) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣٤١/٣).

(٧) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (٩٦/١).

(٨) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٥/ ٥٨٧).

(٩) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي (٩٦/١).

ه. وجود ما قد يوقع لبسًا في الأحكام النحويّة :

مثل اشتراط بعض النحاة في فعل التعجب (ألّا يصاغ من المنفيّ)[١]، واشتراط آخرين (أنْ يكون الفعل مثبتًا)[٢]، والأصل في فعل التعجب أنْ يصاغ من المثبت؛ فلمّا كانت صياغته من فعل منفيّ تجعل المعنى ملتبسًا بصياغته من المثبت؛ كانت الحاجة إلى الشرط العدمي للتخلص من احتمالية حدوث اللبس، وأما صياغته من المثبت فلا تلتبس بشيء؛ لأنّ الإثبات أصل والنفيّ فرع عليه.

وبالنظر إلى الشرط العدميّ نجد أنّه جاء مرتبطًا بالعلّة النحويّة وهي منع اللبس، وأفاد معنى الاستثناء المراد للتخلص من احتمالية وقوع اللبس، كما أنّه قد أفاد معنى الشرط الوجوديّ؛ فاشتراط عدم كون الفعل منفيًا يفيد كونه مثبتًا، وهاتان الخاصيتان –أي: النفيّ والاستثناء- غير ملائمتين للشرط الوجوديّ[٣].

و. محاولة الربط بين جزئيات الشرط، وعدم الفصل بينها كي تصبح وحدةً واحدةً داخل الشرط:

مثل اشتراطهم لقيام (إذَن) بنصب المضارع؛ ألّا يُفصل بينها وبين الفعل بغير القَسَم[٤]، واشتراط بعضهم الآخر أنْ يتصلا، مع إجازة الفصل بالقسم[٥].

وبالنظر إلى الشرط الوجوديّ نجد أنّه ينقسم إلى جزئين؛ فيشترطون أولًا أنْ يأتي الفعل المضارع متصلًا بـ(إذن) مباشرةً، ثم يستدركون على ذلك، ويجيزون أنْ يُفصل بينهما بالقسم، وفي همع الهوامع يقول السيوطيّ بعد أنْ اشترط الاتصال: "ويُغتَفَر الفصل بالقسم وبـ(لا) النافية"[٦]، أمّا مَن قال بالشرط العدمي، فقد ربط بين جزئي الشرط اللذين انفصلا في حالة الشرط الوجوديّ؛ عن طريق الإتيان بالشرط عدميًّا -وهو "ألّا يُفصل بينها وبين معمولها"[٧]- واستثناء الحالة التي تعوق تحقّق الحكم، ولا ينطبق عليها الشرط –في قولهم: "بغير القسم"[٨]- وذلك داخل نطاق شرط عدميّ

---

(١) انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي (٤/٤٦١:٤٦٤)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/٥٧٥)، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك، (١/٥١٢).

(٢) انظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، (٢/٣٦٦)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٢/٧١)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣/٣١)، حاشية يس العليمي على ألفية ابن مالك (١/٤٨٣)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ لابن مالك (٢/٣٧٦،٣٧٥).

(٣) وجاء أيضا عن النحاة اشتراطهم في فعل التعجب (ألا يكون جامدًا) كما جاء في: تعجيل الندى بشرح قطر الندى؛ لعبد الله الفوزان صـ٣٢٧، وجاء وجوديًا، وهو (أن يكون متصرفًا) في: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢/٥٧٤)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)، (٢/٣٦٦)، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك، (١/٥١١)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد الأزهري (٢/٦٩).

(٤) انظر: شرح مفصل الزمخشري؛ لابن يعيش (٥/ ١٢٧)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣/٤٢٣)، وشرح قطر الندى لابن هشام، (١/٥٩)، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية؛ لمحمد بن آب القلاوي الشنقيطي، شرح: أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأزدي – مكة المكرمة، (١/٢٦٨)، واللباب في علل الإعراب؛ للعكبري، (٢/٣٥،٣٤).

(٥) انظر: التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري، (٢/٣٦٩)، شرح شذور الذهب؛ لابن هشام، صـ٣١٢، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، (٤/١٠٥).

(٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، (٤/١٠٥).

(٧) شرح مفصل الزمخشري؛ لابن يعيش (٥/ ١٢٧).

(٨) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

واحد، ودون اللجوء إلى تقسيم الشرط، أو تعداد الأحكام، وانفصالها داخل مسألة واحدة كما حدث في شرح الرضيّ على الكافية[١]،[٢].

ز. محاولة الوصول إلى صورة الشرط الأكثر ارتباطًا بالعلّة النحويّة :

نجد أنّ بعض النحاة قد اشترطوا لإعراب الأسماء الستّة بالحروف؛ ألّا تكون مصغرةً[٣]، وغيرهم اشترطوا كونها مكبرةً[٤].

وبالنظر إلى الشرط العدميّ هنا؛ نجد أنّه أكثر مناسبةً للقاعدة من الوجوديّ، فالشرط الوجوديّ يَشترط أصلًا متحقّقًا بالفعل في الأسماء (الستّة) وهو كونها مكبرةً، أما العدميّ فيريد أنْ ينفي عنها احتمالية الخروج عن هذا الأصل بتصغيرها مع استحقاقها نفس الإعراب، ورغم أنّ الوجوديّ مُتَضَمِّن هذا النفيّ؛ فاشتراط التكبير فيها ينفي عنها التصغير، لكن العدميّ مرتبط بعلّة الشرط فالتصغير يُخرج الأسماء الستّة من بابها، وينفي عنها الإعراب بالحروف، ويجعل إعرابها بالحركات الظاهرة؛ ولذلك فالشرط العدميّ أكثر ارتباطًا بالعلّة النحويّة وأكثر توضيحًا لها[٥].

ح. وجود بعض الأحكام التي تحتاج إلى الشرط الوجوديّ والعدميّ المناظر له معًا :

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية، (٤/٤٤،٤٣).

(٢) ومن الشروط التي جاءت لنفس هذا الدافع؛ اشتراط بعض النحاة لجواز إعمال فعل القول عمل (ظنّ) (ألا يفصل بين الاستفهام وفعل القول شيء غير الظرف أو المعمول)، انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان (٦/١٣٩)، وانظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني (٢/ ٥٠)، واشترط آخرون (أن تكون أداة الاستفهام متصلة بالفعل أو في حكم المتصلة)، انظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٢/ ٤٩٧)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (١/ ٢٨٣)، وارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان (٤/٢١٢٨).

(٣) انظر: شرح الرضي على الكافية، (١/٧٦)، والكُناش في فني النحو والصرف؛ للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، الشهير بصاحب حماة (ت:٧٣٢)، تح: د.رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ٢٠٠٤م، (١/١٢٠).

(٤) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (١/١٣٤،١٣٣)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (١/١٥٨،١٥٧)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (١/١٢٢)، وفتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، للشنقيطي (١/١٤٣)، وشرح قطر الندى وبل الصدى؛ لابن هشام (١/٤٩).

(٥) ومن الشروط الوجودية التي جاءت عدمية لنفس الدافع: اشتراطهم لإعمال المصدر عمل فعله؛ (ألا يكون مصغرًا) كما جاء في: التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٢/٥)، شرح قطر الندى وبل الصدى؛ لابن هشام (صـ٢٦٢،٢٦١)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٤/٢٧٠)، وشرح شذور الذهب لابن هشام، (٢/٦٧٥)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٢/٥٣٤)، واشترط آخرون (أن يكون مكبرًا)، كما جاء في: شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)؛ لابن مالك (٢/٤٣٤)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (٥/٦٥)، وشرح الأشموني على ألفية ابن= =مالك،(٢/٣٣٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٢/٤٣٢).

اشترط الرضيّ لمنع العَلَم الذي على وزن (فُعَل) من الصرف شرطين وهما: "ثبوت فاعل، وعدم فُعَل قبل العلميّة"[١]، واشترط غيره الشرط الوجوديّ فقط، وهو كون العَلَم معدول عن فاعل[٢].

يمنع من الصرف اجتماع العلميّة والعدل؛ فيمنع العلم الذي على (فُعَل) من الصرف، المعدول عن (فَاعِل) قبل العلميّة؛ فالشرط في هذه المسألة متعلّق بصيغتين هما (فاعل) قبل العلميّة ويقابلها (فُعَل) المعدول إليها بعد العلميّة، وينص الشرط العدميّ على عدم (فُعَل) قبل العلميّة، والوجوديّ المقابل له هو ثبوت (فاعل) فلا يمكن تصور وجوديّ آخر يقابل العدميّ المذكور، وهذا الشرط موجود بالفعل ومشروط، وبالرغم من ذلك لا يمكن الاستغناء عن العدميّ والاكتفاء بالوجوديّ؛ مما يدلّ على أهميّة الدور الذي يقوم به الشّرط العدميّ من نفي وجود ما قد ينقض الحكم، ولا يمكن أن يقوم الوجوديّ المقابل له بذلك غالبًا.

ومن خلال تحليل النماذج اتضح لنا أنّه ليس دائمًا هناك خلاف بين الصورتين العدميّة والوجوديّة للشرط، بل أحيانًا يكونان **متماثلتين فيما يؤديانه من تحقيق الأحكام النحوية، وضبط القواعد؛** مثل : اشتراطهم لجواز نصب الفعل المضارع بـ(إذن)؛ "ألّا يكون الفعل حالًا"[٣]، واشتراط آخرين أنْ يدلّ المضارع على الاستقبال[٤].

وبالنظر إلى الصيغتين ومقارنتهما بما حدّده النحاة للفعل المضارع، وبما اشترطوه لعمل (إذن) النصب نجد أنّ الشرط الوجوديّ يؤيده أنّ المعنى الأصليّ لـ(إذن) أنّها حرف من حروف الجواب[٥]، وحروف الجواب يناسبها المستقبل، وأنّ الوظيفة المقترنة بـ(إذن) هي النصب[٦]، والمعروف أنّه "من شأن الناصب أنْ يُخَلِّص المضارع إلى الاستقبال"[٧].

وبالنظر إلى ورود الشرط بصورته العدميّة في ضوء ما ذكره النحاة من دلالة المضارع على الحال أو الاستقبال؛ يظهر أنّه يدل على تخليص المضارع لزمن الاستقبال بنفي الحاليّة عنه، ويتضح من خلال ذلك التقاء الشرط الوجوديّ مع الشرط العدميّ في الدلالة المقصودة لكل منهما، أيّد ذلك ما صنعه ابن مالك من استعماله الشرط الوجوديّ والعدميّ معًا كما جاء في شرح الكافية الشافية فيقول "إنّ (إذن) تنصب المضارع المراد استقباله ،لا المراد به الحال"[٨]،[١].

---

(١) شرح الرضي على الكافية، (١٢٣/١).

(٢) انظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، صـ٤٦٦، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (٨٧/١)، وقد جاءا بالشرط الوجودي على صورة الحكم، ولم يذكرا الشرط العدمي.

(٣) شرح الرضي على الكافية، (٤٤/٤).

(٤) انظر: الأصول في النحو؛ لابن السراج، (١٤٨/٢)، الجنى الداني في حروف المعاني؛ للمرادي، صـ٣٦١، شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري (٥١٦/٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٤٢١/٣)، واللباب في علل البناء والإعراب؛ للعكبري، (٣٤،٣٥/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري، (٣٦٧/٢)، وشرح قطر الندى لابن هشام، (صـ٦٢).

(٥) انظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تح: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي – الكويت، ط١، ٢٠٠٠م، (ا/١١٠).

(٦) انظر: شرح مفصل الزمخشري؛ لابن يعيش (٢٢٦/٤).

(٧) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٤٢١/٣).

(٨) شرح الكافية الشافية؛ لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تح: د/عبد المنعم هريدي، ط١، ١٩٨٢م ، جامعة أم القرى – دار المأمون للتراث – المملكة العربية السعودية، (١٥٣٥/٣).

٢) **الفرق بين الشرط العدميّ والشرط الوجوديّ فيما ورد على الصورتين :**

من خلال تتبّع الشروط العدميّة التي وردت وجوديّة؛ نلاحظ من النماذج أنّ بينهما **بعض الفروق**، وهي :

أ. أنّ الشرط العدميّ أدق من الشرط الوجودي المناظر له، وأكثر استيعابًا للأحكام النحويّة، وملحقاتها.

ب. أنّ الشرط الوجوديّ غير صالح للتعامل مع النصوص التي يُراد استثناؤها من الحكم، أمّا الشرط العدميّ فيناسبه التعامل مع هذه النصوص الشاذة.

ج. أنّ من الخصائص التي تُميّز الشرط العدميّ عن نظيره خاصيّة الاستبعاد؛ فيمكنه استبعاد معوّقات الأحكام النحويّة.

د. أنّ الشرط العدميّ أعمّ من نظيره الوجوديّ، وأكثر قدرةً على تلافي حدوث بعض الخلافات النحويّة.

ه. أنّ الشرط العدميّ ينفي عن الحكم ما قد يُوقع لبسًا؛ فيُخرجه منه، وينفي احتمالية انتمائه للحكم، ولا يقوم الوجوديّ بذلك.

و. أنّ الشرط العدميّ تَميّز بتمكّنه من ربط الجزئيات المكوّنة للشرط، ولم يتمكّن الشرط الوجوديّ من القيام بذلك.

ز. أنّ بعض الشروط العدميّة أكثر التصاقًا بالعلّة النحويّة، وأكثر توضيحًا لها من الشروط الوجوديّة.

ح. بعض الشروط العدميّة المناظرة للوجوديّة تقوم بتكميلها، وتتحرّز من وقوع ما قد يخالف الحكم وينقض تحقّقه، والاكتفاء بالوجوديّ فقط لا يحقّق ذلك.

٣) **الضوابط التي تحكم مجيء الشرط على الصورتين :**

من خلال تحليل النماذج التي ورد فيها الشرط العدميّ وجوديًا؛ تبيّن أنّ مجيء الشرط الواحد على صورتين عدميّة، ووجوديّة كان يسير وفق ضوابط لا يحدث هذا التعدّد إلّا في حال وجودها، وهي كالآتي :

أ. جَبْر مواطن الضعف في بعض الشروط الوجوديّة الواردة، والتي لا تخدم كل صور الحكم النحويّ للقاعدة؛ فيعالجها الشرط العدميّ، ويعمل على رأْب صدعها، وتلافي ما فيها من قصور.

---

(١) ومن الشروط الوجودية التي شابهت العدمية ووافقتها في دورها؛ اشتراطهم لنصب المضارع بعد (إذن) ألا تتوسط، كما جاء في: شرح الرضي على الكافية ، (٣٠،٤٤/٤)، واشترط آخرون (أن تتصدر) كما جاء في: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٤٢١/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري، (٣٦٧/٢)، وشرح قطر الندى لابن هشام، صـ٦٢. واشتراطهم في إنابة المفعول المطلق عن الفاعل؛ ألا يكون لمجرد التوكيد، كما جاء في: شرح الرضي على الكافية (٢٢٠/١)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك؛ للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت:٧٤٩)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ٢٠٠١م، (٦٠٥/٢)، واشترط آخرون (أن يكون المصدر مختصا) كما جاء في: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك؛ لعبد الله بن صالح الفوزان، (٣٤٨/١)، واشتراط بعض النحاة في ترخيم المنادى (ألا يكون نكرة غير مقصودة بالنداء)، كما جاء في المقاصد الشافية للشاطبي (٤١١/٥:٤١٦)، واشتراط آخرين (أن يكون المنادى معرفة)؛ كما جاء في التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهري (٢٥١/٢).

ب. التحرّز من وجود بعض النصوص الواردة عن العرب، والتي قد تُضعِف الحكم النحويّ، وتؤدّي إلى اضطرابه، والتي لا يستطيع الشرط الوجوديّ التعامل معها.
ج. الحاجة إلى استبعاد كل ما يعوق الأحكام النحوية.
د. الحاجة إلى الحدّ من حدوث الخلافات النحويّة قدر المستطاع.
ه. ضرورة تلافي ما قد يُوقع لبسًا في بعض الأحكام النحويّة؛ بإقصائه وإخراجه من الحكم.
و. الحاجة إلى تجنّب التطويل في الأحكام النحوية، وشروطها، والعمل على ربط جزئيات الحكم؛ لخدمة القاعدة النحويّة.
ز. الحاجة إلى صياغة شروط نحويّة بالصورة الأكثر خدمةً للتعليل النحويّ.
ح. ضرورة تحقيق انضباط الأحكام النحويّة، وذلك عن طريق تكميل الشرط العدميّ لِمَا بدأه الشرط الوجوديّ المناظر له.

****

المبحث الثاني :
(الشروط الواردة على الصورة العدميّة فقط)

ومن أمثلة هذا النوع : اشتراط النحاة لكون (أنْ) حرفًا مصدريًا؛ ألّا يُسبق بعِلْم ولا بظنّ[1]، وغيرها من الأمثلة كما سيتّضح خلال تحليل بعض النماذج في الصفحات التالية.

وهذا النوع يثير تساؤلات مهمة، وهي لماذا وردت هذه الشروط على الصورة العدميّة ؟ وما الدوافع التي أدت إلى صياغتها عدميّة ؟ وهل كان ممكنًا أنْ تأتي بالصورة الوجوديّة ؟ وإذا كان ذلك ممكنًا، فلماذا لم تأتِ وجوديّةً ؟ وهل هناك ضوابط تحكم ورود الشرط على الصورة العدميّة ؟ وما هي تلك الضوابط ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات نعرض لعدد من النماذج التي ورد فيها الشرط على الصورة العدمية فقط، ثم نحللها للوقوف على دوافع مجيء هذا النمط، وضوابطه، وذلك على النحو الآتي :

أولًا : شروط أوردها النحاة على الصورة العدميّة، وليس لها بديل وجوديّ :

من الشروط النحويّة ما جاء عند النحاة بالصورة العدميّة فقط، ولا يمكن صياغتها بشكل وجوديّ، فهو شرط يفيد منع شيء من الحكم أو استثناء عليه أو استبعاد اقتران بين عنصرين أو غيرها من الوظائف التي تناسب الشرط العدميّ، ولا يمكن أنْ يقوم بها الشرط الوجوديّ غالبًا.

(١) دوافع مجيئها على الصورة العدميّة فقط :

إنّ تتبّع النماذج التي ورد فيها الشرط بالصورة العدميّة فقط ؛ يظهر منه أنّ هناك عددًا من الدوافع التي أدّت إلى ذلك، وهي :

أ. احتماليّة وجود بعض العناصر التي تنافي تحقّق حكم نحويّ معيّن؛ مثل :

اشتراط النحاة لجواز تقديم خبر الأفعال الناقصة الواقع اسمًا للاستفهام؛ ألّا تصدّر الأفعال الناقصة بـ(ما) النافية[1]، فلم يرد هذا الشرط إلّا بالصورة العدميّة فقط.

([1]) كما جاء في: شرح قطر الندى وبل الصدى؛ لابن هشام (صـ٦٧)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٩/٦)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (٨٨/٤).

وبالنظر إلى الشرط نجد أنّ الدافع وراء مجيء هذا الشرط العدميّ، وما يشبهه من شروط، هو احتمالية وجود ما يتنافى مع تحقيق الحكم النحويّ؛ فيجب عدم تصدير الفعل الناسخ بـ(ما) النافية التي لها الصدارة في الكلام، كي يجوز تقديم الخبر عليه؛ لأنّ ذلك يعوق تقديم اسم الاستفهام الواقع خبرًا، فكلاهما له الصدارة في الكلام ولا يجوز تقديم أحدهما على الآخر؛ وبالتالي فنحن هنا نحتاج إلى منع وجود مثل هذه العناصر، والمنع من خصائص الشرط العدميّ التي لا يحققها الشرط الوجوديّ، فلا يمكن تصور وجود بديل وجوديّ لهذا الشرط، فنحن لسنا بحاجة إلى اشتراط تصدّر الفعل الناقص بعنصر معيّن لتحقيق الحكم؛ لكنْ ما لا غنى عن اشتراطه في هذه الحالة، هو التحرّز من تصدّر الفعل بـ(ما) النافية التي إنْ وُجِدت نُقض الحكم النحويّ[٢].

ب. احتماليّة اقتران التركيب ببعض العوارض التي تبطل الحكم النحويّ؛ مثل :

اشتراط النحاة في الجملة الفعليّة الواقعة حالًا؛ ألّا تُستَفتَح بدليل استقبال[٣]، وقد جاء الشرط في أغلب كتب النحو على الصورة العدميّة فقط.

وبالنظر إلى الشرط العدميّ نجد أنّ الدافع وراء مجيئه هنا؛ هو احتماليّة إلحاق عناصر التركيب ببعض العوارض الطارئة غير المحقّقة للحكم النحويّ – وهي هنا دلائل الاستقبال- فيمنع اقتران الجملة الحاليّة بها؛ لأنّها تنافي الدلالة على الحال، وتصرف التركيب إلى الاستقبال، وهذا يتناقض مع المعنى المراد من التركيب، ويتنافى مع تحقيق الحكم؛ والشرط العدميّ شرط مانع وهذا معنى يختص به؛ فيطوّعه في تخليص القاعدة ممّا قد يتعارض مع تحققها وموافقة الحكم الخاص بها، ومن جهة أخرى لا نتصور أنْ يحلّ شرط وجوديّ محلّ هذا الشرط العدميّ بأنْ نشترط اقتران جملة الحال بكذا أو كذا، فليس ذلك هو القصد من الشرط، إنما القصد هو استبعاد احتماليّة اقتران الجملة الحاليّة بأحد عوارض الاستقبال، وهذا يناسبه الشرط العدميّ؛ وبذلك تتضح خصوصيّة هذه الفئة من الشروط[٤].

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية، (٢٠٤/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٢٤٥/١)، وحاشية يس العليمي على ألفية ابن مالك، (١٠٤/١).

(٢) ومن أمثلة الشروط العدمية التي جاءت لمنع وجود بعض العناصر التي تنافى تحقق الحكم النحوي؛ اشتراط النحاة لإعمال (ما) النافية عمل (ليس)؛ ألا توجد (إنْ) بعد (ما) كما جاء في: حاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣٨٨،٣٨٩/١)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٢٦١/١:٢٦٤)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٢١٩/٢:٢٢٣)، والجنى الداني في حروف المعاني؛ للمرادي (صـ٣٢٣:٣٢٩)، وحاشية يس العليمي على ألفية ابن مالك، (١١٣/١)، وشرح الرضي على الكافية، (١٨٥/٢)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (١٠٩/٢:١١١)، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (١٢٠٠/٣).

واشتراطهم أيضًا؛ ألّا تؤكد (ما) بـ(ما) كما جاء في: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣٨٨،٣٨٩/١)، والجنى الداني في حروف المعاني؛ للمرادي (صـ٣٢٣:٣٢٩)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (١١١/٢)، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (١٢٠٠/٣).

(٣) انظر: المقاصد الشافية بشرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٤٩٣/٣)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (٤٢/٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني (٢٧٨/٢)، شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد؛ لابن مالك، (٢٧٤/٢).

(٤) ومن أمثلة الشروط العدمية التي جاءت لمنع اقتران التركيب بما يتنافى مع الحكم؛ اشتراط النحاة للعطف بـ(لكِنْ) ألا تقترن بـ(الواو) كما جاء في: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (١٣٥/٥)،

ج. احتمالية حدوث تعارض بين إحدى الوظائف النحويّة وبعض الأحكام؛ مثل :

اشتراط النحاة لإجازة ترخيم المنادى ألّا يكون مستغاثًا، ولا مندوبًا[1]، ولا موصولًا، ولا موصوفًا[2]، فاشترط أغلب النحاة هذه الشروط بصورتها العدميّة.

تتعدّد الصور الممكنة للنداء، أمّا الترخيم فلا يتناسب مع كل تلك الصور، ولذلك تضبط الشروط ما يجوز ترخيمه وما لا يجوز، ولمّا كان ترخيم المنادى المستغاث والمندوب والموصوف والموصول ممتنعًا؛ أخرج الشرط العدميّ كل ذلك من الحكم، وكل شرط من هذه الشروط يصعب صياغته بالصورة الوجوديّة؛ لأنّه سيحتاج إلى ذكر كل الصور التي يجوز ترخيم المنادى فيها، والشرط العدميّ شرط مرتبط بالعلّة النحويّة التي تبرّر إخراج ما يستبعده الشرط من الحكم، وذلك لا يحققه الوجوديّ على افتراض أنّنا نستطيع أنْ ننصّ على كل ما يمكن ترخيمه.

د. احتماليّة وجود تشابه بين عنصر ما في التركيب، وعنصر آخر غيره؛ مثل :

اشتراط النحاة لكون (أنْ) حرفًا مصدريًا؛ ألّا يُسبق بعِلْم ولا بظنّ[3]، ومن اشترط هذا الشرط أتى به على الصورة العدميّة السابقة.

والدافع من وراء اشتراطهم هذا الشرط هو وجود (أنْ) المخفّفة من الثقيلة، ورغبتهم في التفريق بينهما عن طريق نفي وجود القرينة الملازمة لأحدهما، فلما كانت المخففة من الثقيلة تُسبَق بفعل دال على العِلم أو الظنّ؛ نفي عن (أنْ) المصدرية اقترانها بالعلم أو بالظنّ، وأمكن مجيؤها بعد أي فعل غير دال على العِلم أو الظنّ، فمجيء الشرط العدميّ في هذه المسألة يمنع من حدوث اللبس في التركيب.

ولا نتصور هنا مجيء شرط وجوديّ مقابل لهذا الشرط؛ بأنْ نشترط مجيء كل الأفعال المغايرة لما يدل على العِلم أو الظنّ قبل (أنْ) المصدريّة، فليس معقولًا أنّ ننصّ على كل هذه الأفعال، كما أنّه ليس الهدف من الشرط تحديد دلالة الفعل المتصل بـ(أنْ) المصدريّة، لكنْ الهدف هو منع اللبس بينها وبين المخفّفة من الثقيلة كما ذكرنا.

(٢) <u>الضوابط التي حكمت مجيء الشرط على الصورة العدميّة فقط :</u>

وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، (١٣٣/٣)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ؛ للسيوطي، (٢٦٣/٥)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (١٧٥/٢)، وشرح الرضي على الكافية، (٤١٩،٤٢٠/٤)، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، (صـ٣٨٢)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب؛ لابن هشام (٥٩٤/٣)، والجنى الداني في حروف المعاني؛ للمرادي (صـ٥٨٧)، ورصف المباني في شرح حروف المعاني؛ لأحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، (صـ٢٦٧).

واشتراطهم في أخبار أفعال الشروع؛ ألا تقترن بـ(أنْ) كما جاء في: شرح الرضي على الكافية، (٢٢٢/٤)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٢٨٦/١)، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل؛ لأبي حيان (٣٣٦/٤).

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية، (٣٩٣/١)، وحاشية يس العليمي على ألفية ابن مالك، (١٣٩/٢)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٤١١/٥:٤١٦)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ومعه شرح= =الشواهد للعيني، (٢٦٠/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٢٥١/٢)، والمفصل للزمخشري، صـ٤٧.

(٢) انظر: المقاصد الشافية بشرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٤١١/٥:٤١٦).

(٣) كما جاء في: شرح قطر الندى وبل الصدى؛ لابن هشام (صـ٦٧)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٩/٦)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (٨٨/٤).

من خلال تحليل النماذج التي ورد فيها الشرط عدميًّا فقط؛ تبيّن أنّ اختيار مجيئه على الصورة العدميّة كان يسير وفق ضوابط لا يحدث هذا التحديد إلّا في حال وجودها، وهي كالآتي :

أ. الحاجة إلى منع ما يعوق تحقّق بعض الأحكام النحويّة.

ب. ضرورة التحرّز مِن اقتران التركيب ببعض العوارض المُبْطِلة للحكم النحويّ.

ت. ضرورة تحقيق الموافقة بين بعض الأحكام النحويّة، وبعض الوظائف النحويّة لعناصر التركيب.

ث. ضرورة التحرّز من حدوث لبسٍ بين بعض العناصر المتشابهة في التراكيب.

ثانيًا : شروط أوردها النحاة على الصورة العدميّة، ويمكن صياغة بديل وجوديّ لها :

من الشروط النحويّة ما جاء عند النحاة بالصورة العدميّة فقط، مع إمكانية صياغته بشكل وجوديّ، وفيما يلي حديث عن الدوافع وراء اختيار النحاة للشروط العدميّة، وعدم مجيئها وجوديًّا، وعن الفروق بينها وبين الشروط الوجوديّة المُفتَرَضة.

(١) دوافع مجيء الشروط على الصورة العدميّة فقط :

إنّ تَتَبُّع النماذج التي ورد فيها الشرط بالصورة العدميّة فقط بالرغم من إمكانيّة صياغته بصورة وجوديّة؛ يظهر منه أنّ هناك عددًا من الدوافع التي أدّت إلى ذلك، وهي :

أ. احتماليّة الفصل بين عناصر معيّنة في التركيب، والحاجة إلى منع ذلك؛ مثل :

اشتراط النحاة لإعمال (اسم الفاعل) عمل فعله؛ **ألّا يوصف قبل العمل**[١]، وقد جاء هذا الشرط عدميًّا عند من اشترطه من النحاة، أما الوجوديّ المقابل لهذا –الذي لم يأتِ عند النحاة- فهو (أنْ يُوصف بعد العمل)، واشتراط الوجوديّ يعني أنّ الوصف شرط للإعمال، وهذا خطأ؛ فوصف اسم الفاعل ليس شرطًا لإعماله، ولكن الشرط هنا ضابط للإعمال في حال الوصف؛ ولذلك اشترطوا ألّا يُوصف اسم الفاعل قبل أخذ متعلّقاته، وألّا يُفصل بين اسم الفاعل ومعموله بالصفة، وذلك لأنّ الوصف يُخرج اسم الفاعل عن شبهه بالفعل وهذه العلّة التي على أساسها أُعْمِل اسم الفاعل؛ فيجب المحافظة على تحققها والتحرّز ممّا قد يؤدي إلى نقضها، ومن العرض السابق يتضح أنّ الشرط الوجوديّ غير مساوٍ للعدميّ ومختلف عنه في الدلالة، والهدف من اشتراطه؛ فلا يمكن أنْ يحلّ محلّه، ولا يمكن اشتراطه؛ وبذلك تتضح أهمية الشروط العدميّة في ضبط القاعدة، والمحافظة على تحقّق الأحكام، ومنع حدوث ما قد يخلّ بذلك كما ذكرنا [٢].

---

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية، (٤٢٤/٣)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع؛ للسيوطي (٨١/٣)، المقاصد الشافية بشرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٢٧٠/٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٤٤٥/٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (١٢/٢)، وحاشية يس العليمي على ألفية ابن مالك، (٤٣٢،٤٣٣/١)، وارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان (٢٢٦٨/٥)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٥٤١/٢).

(٢) ومن أمثلة الشروط التي جاءت عدميةً فقط في كتب النحو مع إمكانية صياغة بديل وجودي، اشتراطهم لإعمال المصدر عمل فعله (ألا يتبع بتابع قبل أخذ متعلقاته) كما جاء في: ارتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان (٢٢٥٨/٥)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٥/٢)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٤٣٢/٢)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٢٧٠/٤)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، (٣٣٥/٢)، شرح التسهيل، (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)؛ لابن مالك (٤٣٤/٢)، وشرح قطر الندى وبل الصدى؛ لابن هشام (صـ٢٦١،٢٦٢)، شرح شذور الذهب؛ لابن هشام (٦٧٥/٢).

ب.احتماليّة حدوث ما ينقض العلّة النحويّة المبني عليها الحكم؛ مثل :

اشتراط النحاة لإعمال فعل القول عمل (ظنّ)؛ **ألّا يتعدّى فعل القول بـ(اللام)**[1]، وهذا الشرط العدميّ يمكن أنْ يقابله اشتراط (أنْ يتعدّى فعل القول بنفسه أو بفي أو بالباء أو بغيرها مما لا يحول دون معنى الظنّ)، والشرط الوجوديّ بهذه الصورة إلى جوار طوله وتشعّبه حاصل ومتحقّق فلا داعي له، فلمّا كان عَمَلُ فعل القول هنا عمل (ظنّ) وأخواتها التي تنصب المبتدأ والخبر الداخلة عليهما بنفسها؛ أخذ (فعل القول) نفس حكمها، فلا حاجة لاشتراط تعديته بنفسه، أو بأحد حروف الجر عدا (اللام)؛ لأنّ هذا حاصل بالفعل بحمله على (ظنّ)، والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل[2]، أما الشرط العدميّ هنا فيأتي تحرّزًا من حدوث ما ينقض العلّة النحويّة التي بُنِي عليها الحكم، ويمنع من الخروج عن أصل واجب التحقق لإجازة الحكم؛ فينفي الشرط العدميّ احتماليّة تعدية فعل القول بـ(اللام)؛ لأنّها تنافي تحقّق معنى الظنّ؛ ولذلك فلا غنى عن الاشتراط بالصيغة العدميّة.

ج. احتماليّة إطالة القاعدة وتشعّبها؛ مثل :

اشتراط النحاة لمنع الجمع على (صيغة منتهى الجموع) من الصرف؛ **ألّا ينتهي بهاء**[3]، وهذا الشرط ورد على الصورة العدميّة عند النحاة مع إمكانيّة صياغته وجوديًّا، لكنّ الشرط الوجوديّ -لو افترضنا اشتراطه- سيؤدّي إلى إطالة القاعدة ووسمها بعدم الدّقة؛ لأننا سنضطر إلى ذكر كل ما يمكن أنْ تنتهي به صيغة منتهى الجموع، مما يسبّب اضطراب القاعدة، فالهدف من الشرط ليس تحديد ما تنتهي به، لكنه الحاجة إلى استبعاد ما قد يُحدث لبسًا مع صيغة المفرد كـ(كراهية وطواعية)؛ لأنّ التّاء تُقَرِّب الوزن من لفظ المفرد[4]، وتُضْعف تقدير الجمعيّة فيه، وبالتالي فالشرط العدميّ هنا يمنع التباس هذه الصيغة الممنوعة من الصرف بصيغة المفرد المنتهي بالتّاء، ويتحرّز من إطالة القاعدة وتشعّبها؛ فلا غنى للقاعدة النحويّة عنه في مثل هذه الحالة[5].

واشتراطهم في إعمال المصدر أيضًا؛ ألا يفصل عن معموله بأجنبي، كما جاء في: شرح قطر الندى وبل الصدى؛ لابن هشام (صـ٢٦١،٢٦٢)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٥/٢)، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٥٣٤/٢).

(1) هذا الشرط أضافه السهيلي لشروط إعمال فعل القول عمل الظن، وأورده بعض النحاة عن السهيلي كما جاء في: التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٢٤٨/١)، وارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان (٢١٢٨/٤)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٥٢/٢).

(2) التصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٥٩/١).

(3) انظر: شرح الرضي على الكافية، (١٤٥،١٤٦/١)، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٦٠٦/٥)، وقد ورد الشرط على صورة الحكم في عدة كتب مثل: الأصول في النحو؛ لابن السراج (٩٠/٢)، والمفصل للزمخشري، (صـ١٦،١٧)، وكتاب المقتصد في شرح الإيضاح؛ لعبد القاهر الجرجاني، تح: د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر – الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م، (١٠٢٤/٢).

(4) انظر: شرح الرضي على الكافية، (١٤٥،١٤٦/١).

(5) ومن أمثلة الشروط التي جاءت عدمية منعًا لإطالة القاعدة؛ اشتراطهم في صياغة فعل التعجب (ألا يكون اسم فاعله من أفعل فعلاء، كما جاء في: المقاصد الشافية بشرح الخلاصة الكافية؛ للشاطبي (٤٦١/٤:٤٦٤)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو؛ لخالد الأزهري (٧١/٢)، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ المسمى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، (٣٦٦/٢)، (٥٧٥/٢)، شرح التسهيل، (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)؛ لابن مالك (٣٧٥،٣٧٦/٢)، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك، (٥١٢/١)،

(٢) الفروق بين الشروط العدميّة، والوجوديّة المفترضة :

من خلال تَتَبُّع الشروط التي لم ترد إلا بالصورة العدميّة رغم إمكانية صياغتها وجوديًّا؛ نلاحظ من النماذج أنّ بين الصورتين **بعض الفروق**، وهي كالآتي :

أ. أنّ الشرط العدميّ يمكنه استبعاد حدوث ما يناقض تحقيق الإعمال النحويّ لبعض العوامل.

ب. أنّ الشرط العدميّ شرط مانع مما قد يتعارض مع العلّة النحويّة؛ فيستثنيه ويخرجه من الحكم، ولا يقوم الوجوديّ بذلك.

ت. أنّ الشرط العدميّ أكثر إيجازًا، واختصارًا للقاعدة النحويّة، وذلك أكثر خدمةً لها.

(٣) ضوابط مجيء هذه المجموعة من الشروط عدميّةً فقط :

من خلال تحليل النماذج التي وردت فيها الشروط على الصورة العدميّة رغم إمكانية صياغتها وجوديًّا؛ تبيّن أنّ اختيار مجيء الشرط على الصورة العدميّة كان يسير وفق ضوابط لا يحدث ذلك إلا في حال وجودها، وهي كالآتي :

أ- ضرورة تلافي ما قد يتعارض مع العلّة النحويّة التي بُني عليها الحكم.

ب- الحاجة إلى اختصار القاعدة النحويّة، وتحقيق أكبر قدر ممكن من ضبطها ودقتها.

وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، ومعه شرح الشواهد للعيني، (٣١/٣)، حاشية يس العليمي على ألفية ابن مالك، (٤٨٣/١).

الخـــــاتـــمـــــــــــــــــــة

توصّل البحث إلى النتائج الآتية :

١- لقد كان لتنوع طرق صياغة الشرط بين العدم والوجود أثّر بارز في بعض مظاهر ضبط واضطراب القواعد النحويّة.

٢- فضّل بعض النحاة الشرط العدميّ على الوجوديّ المناظر له بناءً على خصائصه التي مكّنت من إلحاق بعض العناصر بالحكم النحويّ؛ لحاجة الحكم إلى ذلك.

٣- أدّى وجود بعض الشواهد الشّاذة التي تُخرِج الحكم النحويّ عن اطراده إلى صياغة بعض الشروط بالصورة العدميّة؛ فتمّ من خلالها استثناء هذه الشواهد، وإخراجها من الحكم، ووصفها بالندرة.

٤- أخرج الشرط العدميّ – بما يميّزه من خصائص المنع والاستبعاد- من الحكم النحويّ كل المعوّقات التي تحول دون تحقّقه.

٥- الدّقة في تخيّر نوع الشرط النحويّ المناسب للحكم من حيث الوجود والعدم- تقي من وقوع كثير من مسائل الخلاف في النحو العربيّ؛ فقد ظهر لنا منع الشرط العدميّ في بعض المواضع من وقوع الخلاف النحويّ.

٦- اختيار الشرط العدميّ لضبط بعض الأحكام النحويّة قد يقي القاعدة من حدوث اللبس، في المواضع التي لا يقوم بذلك نظيره الوجوديّ.

٧- تعدّ بعض الشروط العدميّة أدّق من الشروط الوجوديّة المناظرة لها، وأكثر استيعابًا للأحكام النحويّة، وملحقاتها.

٨- إنّ اختيار بعض النحاة لصياغة الشرط عدميًّا كان بناءً على كونه أكثر ارتباطًا بالعلّة النحويّة، وأكثر توضيحًا لها من الوجوديّة.

٩- مثّل ورود الشرط النحويّ بالصورتين العدميّة والوجوديّة معًا في بعض المواضع- حاجةً ملحةً لخدمة القاعدة النحويّة من خلال التكامل الذي يحقّقه وجود الشرطين معًا.

١٠- تعذَّر استبدال الشرط العدميّ - في بعض القواعد- بآخر وجوديّ، وذلك إنما يدّل على أصالة الصياغة العدميّة للشرط .

فهرس المصادر والمراجع

أولًا : الكتب :

١- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيّان الأندلسي، تح: د/ رجب عثمان محمد، د/ رمضان عبد التواب، مطبعة المدني، ط١، ١٩٩٨.
٢- إرشاد السالك إلى حلّ ألفيّة ابن مالك، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن قيّم الجوزيّة، (ت:٦٧٦)، تح: د/ محمد بن عوض بن محمد السهيلي، مطبعة أضواء السلف.
٣- الأصول في النحو؛ لأبي بكر محمد بن سهل بن السرّاج النحويّ البغداديّ، (ت:٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.
٤- الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، تأليف: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، لبنان – بيروت، ط١٥، ٢٠٠٢م.
٥- تاج العروس من جواهر القاموس، للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيديّ، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مطبعة حكومة الكويت.
٦- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، للدكتور عبد الله بن صالح الفوزان، دار ابن الجوزي – المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ.
٧- توجيه اللمع؛ للعلامة أحمد بن الحسين بن الخبّاز، شرح كتاب اللمع؛ لابن جني، تحقيق: أ.د/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك؛ للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت:٧٤٩)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي – القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.
٩- جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: د/ رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٧م.
١٠- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن القاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ)، تحقيق: أ.فخر الدين قباوة، أ.محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
١١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (٢/ ٥٣٤)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٣م.
١٢- حاشية يس العليمي على خلاصة إمام الأئمة جمال الدين بن مالك.
١٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب؛ لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ١٩٩٧م.
١٤- دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، لعبد الله بن صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع.
١٥- رصف المباني في شرح حروف المعاني؛ لأحمد بن عبد النور المالقي (ت:٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
١٦- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

١٧- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ المسمّى "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك"، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط١ – ١٩٩٥م.
١٨- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)؛ لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك (ت:٦٧٢)، تح: محمد عبد القادر عطا، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
١٩- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، شرح للشيخ خالد بن محمد بن عبد الله الأزهريّ (ت: ٩٠٥) على "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" للإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، تح: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.
٢٠- شرح الرضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ـ بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م .
٢١- شرح ألفية ابن مالك، للشيخ محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشد – الرياض – المملكة العربيّة السعوديّة، ط١، ١٤٣٤هـ.
٢٢- شرح الكافية الشافية؛ لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، تحقيق: د/عبد المنعم هريدي، ط١، ١٩٨٢م ، جامعة أم القرى – دار المأمون للتراث – المملكة العربية السعودية.
٢٣- شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين؛ يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت: ٦٤٣)، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٢٤- شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبد المنعم الجوجري، (٦٧٧/٢)، تحقيق: د/ نواف بن جزاء الحارثيّ، مكتبة الملك فهد الوطنيّة، الجامعة الإسلاميّة – المدينة المنورة، ط١، ٢٠٠٤م.
٢٥- شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله شمس الدين ابن هشام الأنصاري (ت:٧٦١هـ)، ومعه كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، صـ٢٦١، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة طيبة للنشر والتوزيع – دار الخير.
٢٦- شرح كتاب الحدود في النحو، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهيّ النحويّ المكيّ (ت: ٩٢٢هـ)، تحقيق: د/ المتولي رمضان أحمد الدميري، ١٩٨٨م.
٢٧- شفاء العليل في إيضاح التسهيل؛ لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي، (ت: ٧٧٠هـ)، تحقيق: د/ شريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصليّة – مكة المكرمة، ط١.
٢٨- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجّار، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
٢٩- فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية؛ لمحمد بن آب القلاويّ الشنقيطيّ، شرح: أحمد بن عمر الحازمي، مكتبة الأزدي – مكة المكرمة.
٣٠- الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر– القاهرة، ١٩٩٧م.
٣١- الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق ، لأبي العباس أحمد القرافي ، ضبطه وصحَّحه خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م).

٣٢- كتاب العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تح: د/ مجدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي.
٣٣- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح؛ لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر – الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
٣٤- الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة ، لأبي البقاء الكفوي (ت:١٠٩٤هـ)، تحقيق : عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، ط٢.
٣٥- الكُناش في فني النحو والصرف؛ للملك المؤيّد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبيّ، الشهير بصاحب حماة (ت:٧٣٢)، تحقيق: د/ رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ٢٠٠٤م.
٣٦- اللباب في علل البناء والإعراب؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت:٦١٦)، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق – سورية، ط١، ١٩٩٥م.
٣٧- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور، دار صادر بيروت، ط١، ١٣٠٠ هـ.
٣٨- مجمل اللغة لأبي الحسين أحمد ابن فارس، مؤسسة الرسالة – بيروت، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، ١٩٨٦م.
٣٩- المرتجل؛ لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن الخشّاب، (ت:٥٦٧هـ) تحقيق: علي حيدر، دمشق – ١٩٧٢م.
٤٠- المساعد على تسهيل الفوائد، شرح للإمام بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى – مركز إحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، ط٢ – ٢٠٠١م.
٤١- معجم التعريفات، لعلي بن محمد الجرجانيّ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر، ١٣٥٧هـ ، ١٩٣٨م.
٤٢- معجم المصطلحات والشواهد الفلسفيّة، لجلال الدين السعيد، دار الجنوب للنشر – تونس، ٢٠٠٤م.
٤٣- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، التراث العربي – الكويت، ط١، ٢٠٠٠م.
٤٤- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، (ت: ٧٩٠)، تحقيق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٥- المقرَّب؛ لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، (ت: ٦٦٩)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط١ – ١٩٧٢م.
٤٦- موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون، للعلامة محمد علي التهانوي، تقديم: رفيق العجم، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
٤٧- النحو الوافي، لعباس حسن، دار المعارف - مصر، ط٣.
٤٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ لمحمد الطنطاوي، ط٢، دار المعارف – القاهرة.
٤٩- نهاية الأرب في شرح لامية العرب؛ للشنفري بن مالك الأزدي، لعطاء الله بن أحمد المصري الأزهري، تحقيق: د/ عبد الله محمد عيسى الغزالي، حوليات كلية الآداب، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية الثانية عشرة، الرسالة الرابعة والسبعون، ١٩٩٢م.

٥٠- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطيّ(ت: ٩١١هـ)، تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة – بيروت، ١٩٩٢م.

ثانيًا : الرسائل الجامعية :

١- الجائز بشرط ودوره في التقعيد النحويّ، صالح بن محمد بن صالح بخضر، رسالة ماجستير، إشراف : د/ كمال سعد أبو المعاطي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز – جدة، ٢٠١٣م.
٢- أثر المصطلح الفقهي في المصطلح النحوي – دراسة مقارنة، حليمة تواتي، رسالة دكتوراه، إشراف: أ.د/محمد موسوني، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الآداب واللغات، تلمسان – الجزائر، ٢٠١٥م.
٣- الشروط النحوية ومطابقتها للواقع اللغوي؛ دراسة تحليليّة تطبيقيّة ، إعداد الباحث: محمد محمود عبد رب النبي، رسالة ماجستير، كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

Nonexistent Condition Phenomenon in Arabic Grammar

Aya Mohamed Abdulrahman Soliman Khattab

Assoc. Prof. Mohamed Farid Ahmed Dr. Afaf Mohamed Bastawisy

Abstract

This research focuses on one of subdivisions of the syntactic condition. The syntactic condition is divided into two types: nonexistent condition and the existent condition. It also investigates the main distinctions between them. This work discuses some examples of nonexistent conditions and other examples which included both types the nonexistent and the existent. It has been concluded that nonexistent condition is preferred to the existent condition, based on its syntactic characteristics. Therefore, it is main suitable for some grammarians to use the nonexistent condition in certain contents.

Keywords: condition, the syntactic condition, the nonexistent condition, the existent condition, Arabic grammar.